

على (ع) : عَقَدَ النِّكَاحَ على أَجْرَةٍ سَمَّاها ، ولا يحلُّ النِّكَاحُ في الإسلام  
بأَجْرَةٍ لوليِّ المرأة . لأنَّ المرأةَ أَحَقُّ بِمهرها .

(٨٤٣) وعن جعفر بن محمد (ع) أَنَّهُ قال : مَنْ تزَوَّجَ امرأةً على ألف  
درهمٍ فَأَعْطاها بها عبداً أَبْقَا ، يعنى في حال إبقائه قد عَرَفْتَهُ ، وثوبَ حَبْرَةٍ  
دفعه لَليها ، ورضيتَ بذلك ، قال : فلا بأس إذا <sup>(١)</sup> قَبَضْتَ الثوبَ وَرَضِيتَ  
العبدة ، فإن طَلَّقَها قبل أن يدخل بها ، رَدَّتْ عليه خمسَ مائةِ درهمٍ ، ويكونُ  
العبدُ لها ، متى أَصابته أَتَّخَذَتْه .

(٨٤٤) وعنه (ع) أَنَّهُ قال : إِذَا تزَوَّجَ الرجلُ المرأةَ بصدَّقٍ إلى أَجلٍ ،  
فالنِّكَاحُ جائزٌ . ولكن لا بدَّ أن يعطيها شيئاً قبل أن يدخل بها ، فيحلَّ له  
نكاحها ، ولو أن يعطيها ثوباً أو شيئاً يسيراً . فإن لم يجد شيئاً فلا شيء عليه ،  
وله أن يدخل بها ويبقى الصَّدَقُ دَيْنًا عليه .

(٨٤٥) وعن علي (ع) أَنَّهُ قال : في رجل تزَوَّجَ امرأةً إلى أَجلٍ مسمًى ،  
على أَنَّهُ إن جاء بصدَّقها إلى ذلك الأجلِ ، وإلَّا فليس له عليها سبيلٌ . فَقَضَى  
بأنَّ بَضْعَ <sup>(٢)</sup> المرأةِ بيد الرجلِ ، والصدَّقُ عليه ، ولا يَفْسَخُ الشرطُ نكاحه .

(٨٤٦) وعن جعفر بن محمد (ع) أَنَّهُ قال : إِذَا تزَوَّجَ الرجلُ امرأةً <sup>(٣)</sup>  
على صدَّقٍ ، منه عاجلٌ ومنه آجلٌ ، وتشاحاً في الدخول ، لم تُجَبَرِ المرأةُ على  
الدخول حتى يدفعَ لَليها العاجلُ . وليس لها قبضُ الآجلِ إلَّا بعد أن يدخل  
بها . وإن كان إلى أَجلٍ معلومٍ فهو إلى ذلك الأجلِ ، وإن لم يُجْعَلْ له حَدٌّ

(١) س - إن .

(٢) حش ي - البضع شكر المرأة والشكر نكاحها وقيل الفرج ، قال ابن السكيت يقال ملك  
فلان بضع فلانة .

(٣) س - حل المرأة .